تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

علة الحمل على المعنى " تذكير الفعل وتأنيثه" في سورة القصص "أنموذجًا" ـ دراسة نحوية تطبيقية دلالية

فاطمة أحمد سيف النصر بن حمد. *
قسم اللغة العربية.، كلية الآداب ، جامعة عمر المختار ، ليبيا
fatmaahmed196772@gmail.com
0009-0009-5524-3139
تاريخ الارسال 2026/5/11م تاريخ القبول 2026/8/12م

The Cause of Interpreting According to Meaning: “Masculinization and Feminization of the Verb” in Surat Al-Qasas as a Model — An Applied Grammatical and Semantic Study

Fatima Ahmed Saif Al Nasr
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University, Libya

Abstract

The grammatical causes are among the most important phenomena that grammarians have focused on, as they help establish rules and guide grammatical judgments. Every grammatical phenomenon must have a cause that explains it and clarifies the reason for its grammatical ruling. Among these causes is the cause of carrying on meaning, which studies the phenomenon of the masculine and feminine forms of verbs. This has motivated me to study this phenomenon, leading me to choose the title of my research: "The Cause of Carrying on Meaning: The Masculine and Feminine Forms of Verbs in Surah Al-Qasas." This is a practical, semantic

University of Zawia

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

grammatical study aimed at identifying the verses in Surah Al-Qasas where the masculine and feminine forms of verbs appear. There are verses that require the masculine form, others that require the feminine form, and some where either form is permissible, along with an explanation of the cause behind these phenomena. In this study, I have followed a descriptive analytical approach, which involves examining the phenomenon in the books of grammarians and then applying it to the verses found in Surah Al-Qasas.

Keywords: The cause of carrying on meaning, masculine and feminine forms of verbs, Surah Al-Qasas.

الملخـــــــــص:

تعد العلل النحوية من أهم الظواهر التي اهتم بها النحاة، فمن خلالها يتم تقعيد القواعد وتوجيه الأحكام النحوية، فكل ظاهرة نحوية لابد لها من علة تفسرها، وتبين سبب حكمها النحوي، ومن هذه العلل، علة الحمل على المعنى، التي تدرس عدة ظواهر، منها ظاهرة تذكير الفعل وتأنيثه، مما جعلتني أرغب في دراسة هذه الظاهرة، فاخترت عنوان البحث: (علة الحمل على المعنى "تذكير الفعل وتأنيثه" في سورة القصص، أنموذجًا)، دراسة نحوية تطبيقية دلالية، وذلك للتعرف على الآيات التي جاء فيها تذكير الفعل وتأنيثه في سورة القصص، فقد وردت آيات وجب فيها تذكير الفعل ، وأخرى وجب فيها تأنيث الفعل، وثالثة جاز فيها تذكير الفعل وتأنيثه، مع بيان العلة المسببة لتلك الظاهرة، وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، الذي يقوم على دراسة الظاهرة في كتب النحاة، ثم تطبيق الظاهرة على الآيات التي جاءت في سورة القصص.

الكلمات المفتاحية: علة الحمل على المعنى، تذكير الفعل وتأنيثه، سورة القصص.

المقدمة:

الحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلم، وشرفنا بأفضل ما نزّل، والصلاة والسلام على أفصح أهل الضاد، سيدنا محمد عليه أفضل صلاة، وأزكى تسليم، وعلى آله وصحبه، ومن ولاه إلى يوم الدين.

العلل النحوية من أهم الظواهر اللغوية والنحوية، التي حظيت باهتمام النحاة، فهي ركن من أركان القياس، ومن خلالها تم المحافظة على اللغة العربية بتقعيد النحو، وتوجيه أحكامه، ومن هذه العلل علة الحمل على المعنى ، وما جاء منها في تذكير الفعل وتأنيثه، فهذه الظاهرة لم تقتصر على كلام العرب شعرهم ونثرهم، بل جاءت

في القرآن الكريم في آيات كثيرة جدًا، وخير مثال على ما جاء في القرآن الكريم، في تذكير الفعل وتأنيثه، قوله تعالى:(فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ رَّبِهِ)(1)، فتذكير الفعل(جاء) مع الفاعل المؤنث (موعظة) حملا على المعنى؛ لأن الموعظة بمعنى الوعظ؛ ولأن تأنيث الموعظة غير حقيقي، وكذلك للفصل بين الفعل والفاعل بالهاء(2)، ومثل قوله تعالى:(تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)(3)، أنث الفعل (تلتقطه) بالتاء، مع الفاعل(بعض السيارة)، والعلة في ذلك هي، الحمل على المعنى؛ لأن بعض السيارة، سيارة في المعنى، وهي مؤنث، وهم القافلة، أي: الجماعة الذين يسيرون في الطريق(4).

قد جاءت آيات كثيرة في سورة القصص، تتضمن مواضع تذكير الفعل وتأنيثه، منها ما يجب تذكير الفعل، ومنها ما يجب تأنيثه، ومنها ما يجوز فيه التذكير والتأنيث، ولكل موضع من هذه الموضع علة مسببة لذلك.

أسباب الدراسة:

ـ بيان سبب العلة النحوية ـ تذكير الفعل وتأنيثه ـ ومدى تأثيرها على الحكم النحوي.

ـ بيان أهمية العلة النحوية التي توجه الحكم الإعرابي من حيث الوجوب والجواز.

ـ استخراج نماذج من الآيات التي جاءت في تذكير الفعل وتأنيثه في سورة القصص.

ـ إمداد المكتبة العربية بدراسة جديدة في ظاهرة ترتبط بالناحية اللغوية والنحوية.

أهداف الدراسة:

ـ تهدف الدراسة إلى بيان العلة النحوية، والتعرف على ظاهرة علة الحمل على المعنى في سورة القصص.

ـ تهدف الدراسة إلى دراسة المواضع النحوية التي تتضمن ظاهرة التذكير والتأنيث في كتب النحاة، وبيان عللها.

ـ تهدف الدراسة إلى التعرف على الآيات القرآنية في سورة القصص، التي جاءت في وجوب، وجواز تذكير الفعل تأنيثه.

الدراسات السابقة:

رغم كثرة البحوث العلمية في ظاهرة علة الحمل على المعنى، تذكير الفعل وتأنيثه، إلا أن هذه الظاهرة لم تحظ بدراسة مشابهة لها في سورة القصص، وأن ما جاء من كتب، وبحوث في سورة القصص كثيرة جدًا نذكر منها:

ـ كتاب سورة القصص، دراسة تحليلية، لمحمد مطني الدليمي، تحقيق، محمد صالح عطية، الناشر، ديوان الوقف السني، سنة النشر، 1433هـ ـ 2012م.

ـ كتاب بلاغة الفاصلة في سورة القصص، دراسة تحليلية، لشيماء بنت محمد بن عبد الله الفرهود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2004م.

ـ سورة القصص، دراسة تحليلية وموضوعية، لمحمود عبد الخالق خلة، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين،2002م.

ـ أسلوب الأمر والنهي في سورة القصص، دراسة تحليلية معانية، لـ:تشفنونيا فريتي جوسينتا، جامعة سونن كاليجاكا الإسلامية الحكومية، 2017م.

ـ الفصل والوصل في سورة القصص من منظور لسانيات النص، لسهام عسول، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

منهج الدراسة:

المنهج المتبع في هذه الدراسة، هو المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال دراسة ظاهرة تذكير الفعل وتأنيثه في كتب النحاة وبيان العلة فيها، ثم دراسة الآيات القرآنية في كتب المفسرين.

خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

أما المقدمة فتشتمل على: أسباب الدراسة، وأهداف الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة.

والمبحث الأول: يتضمن علة وجوب تذكير الفعل، وعلة وجوب تأنيث الفعل، والمبحث الثاني: يتضمن علة جواز تذكير الفعل وتأنيثه.

والخاتمة، تتضمن أهم نتائج البحث، ثم فهرس المصادر والمراجع، مرتبة تربيًا هجائيًا وفق أسماء الكتب .

تمهيد:

وردت العلة بعدة معان منها، أن تكون بمعنى: السبب، هذا علة لهذا، أي: سبب (5)، أما الحمل على المعنى في اصطلاح اللغويين فقد جاء بعدة تعريفات، منها: أن يعطى الشيء حكم ما أشبهه في: معناه، أو في لفظه، أوفيهما (6)، ويُعد ابن جني أول من اهتم بالحمل على المعنى، فقد عقد فصلًا ذكر فيه أنواعه، بقوله:" تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا " (7).

تاء التأنيث لا تلحق الفعل في الحقيقة؛ إنما هي علامة تأنيث الفاعل؛ ولأن الفعل والفاعل كالجزء الواحد فقد لحقت التاء الفعل، فإذا قلت: قامت هند، فالمراد بالتأنيث هو هند، أما الفعل فلا يصح تأنيثه، فلا يجوز أن نقول: قامت زيد (8).

وتأنيث الفعل إن كان فاعله مؤنثًا يكون بإسناد تاء التأنيث الساكنة على آخر الفعل الماضي، والتاء المتحركة على أول الفعل المضارع، للدلالة على تأنيث الفاعل، وعلة ذلك أن لفظ الفاعل غير موثوق بتأنيثه، لجواز أن يشترك المذكر والمؤنث في لفظ واحد، مثل: صبور، وراوية، وقتيل، وجريح، فالمذكر قد يسمى بمؤنث، مثل قول الشاعر (9):

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عنْ قِتَالِهِ ** إلى مَالِكٍ أعْشو إلى ضَوءِ نَاره.**

فالعلة في إعادة الضمير(الهاء) بالتذكير على(هند)؛ لأنه اسم رجل، ويروى البيت برواية (إلى مالك أعشو إلى ذكر مالك).

والمؤنث قد يسمى بمذكر، مثل قول الأعرابي (10):

يا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ ** إنْ أكُ دَحْدَاحًا فَأنْتِ أقْصرُ.**

والعلة في مخاطبة(جعفر) بضمير التأنيث (أنتِ)؛ لأنها اسم امرأة.

وعلة اتصال تاء التأنيث بالفعل، ليُعلم أن الفاعل وما جرى مجراه مؤنث، مثل قولك: طَهُرتْ الجُنبُ (11).

وتاء التأنيث الساكنة تلحق الفعل الماضي سواء أسند إلى مؤنث حقيقي، مثل: قامتْ فاطمة، أو مؤنث مجازي، مثل: طلعتْ الشمس، أو مذكر مؤول بمؤنث، مثل: أتته كتابي، على تأويل الكتاب بالصحيفة، أو مذكر مخبر بمؤنث عنه، مثل قوله تعالى: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (12)، فألحقت تاء التأنيث الفعل(تكن) ؛لأن الخبر مؤنث وهو (فتنة)،فـ (كان) ناقصة ،والمصدر (أن قالوا) اسمها ، وأخر عن الخبر لأنه محصور، و(فتنتهم) خبر كان(13)، ومثل قول الشاعر(14):

أَلَمْ يكُ غَدْرًا مَا فعلتمْ بِشَمْعَلٍ ** وقد خَابَ مَنْ كانتْ سَرِيرتَه الغَدْرُ.**

والعلة في تأنيث الفعل (كانت) المسند إلى مذكر وهو (الغدر)، لتأنيث الخبر، وهو(سريرته).
أو مذكر مضاف إلى مؤنث، مثل قول ذي الرمة (15):

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رماحٌ تَسَفَّهَتْ ** أعَالِيْهَا مَرُّ الرياحِ النَّوَاسِمِ.**

والعلة في تأنيث الفعل (تسفهت) مع أنه فاعله مذكر، وهو (مر الرياح)؛ اكتساب التأنيث من المضاف إليه (الرياح.)
أما **تاء التأنيث المتحركة**، فإنها تتصل بأول الفعل المضارع، سواء كان الفاعل حقيقي التأنيث، مثل: هند تصلي، أو مجازي التأنيث، مثل: الشمس تطلع، وسواء كان الفاعل مفردًا، أو مثنى، أو جمعًا، مثل قولك: تتعلم زينب، وتتعلم الزينبان، وتتعلم الزينبات.

المبحث الأول ـ علة وجوب وتذكير الفعل تأنيثه:

أولًا: علة وجوب تذكير الفعل:

العلة في وجوب تذكير الفعل؛ لأن التذكير هو الأصل، ولفظ المذكر الحقيقي باق؛ لأن التذكير هو الأصل، ويجب تذكير الفعل في موضعين:
الموضع الأول: أن يكون الفاعل مفردا مذكرًا، مثل: قام زيد، أو مثنى، مثل: قام الزيدان، أو جمع مذكر سالما، مثل: قام الزيدون.
الموضع الثاني: أن يفصل بين الفعل والفاعل المؤنث الظاهر بـ (إلا)، مثل: ما قام إلا زينب

ـ ومن نماذج تذكير الفعل مع الفاعل المفرد المذكر، في سورة القصص قوله تعالى:
(وَقَالَ مُوسَى رَّبِي أَعْلَمُ بِمَنْ جَاءَ بِالْهُدَى) (16)، وقوله تعالى: (وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا المَلأُ) (17)، وجب تذكير الفعل(قال)، في الآيتين؛ لأن الفاعل مفرد مذكر.

. ومن نماذج تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم، في سورة القصص قوله تعالى:
قوله تعالى: (لَا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ) (18)، فالفعل (يفلح) يجب تذكيره؛ والعلة في ذلك؛ لأن الفاعل وهو(الكافرون) جمع مذكر سالم، وغير مفصول عن الفعل.

ثانيًا ـ علة وجوب تأنيث الفعل:

علة وجوب إلحاق تاء التأنيث الفعل، للدلالة على تأنيث الفاعل، ولكون تأنيثه الحقيقي غير زائل.
ويجب تأنيث الفعل في موضعين (19):

الموضع الأول ـ أن يكون الفاعل ضميرًا مستترا، عائدا على مؤنث حقيقي التأنيث، أو مجازي التأنيث، مثل قولك: زينب قامت ، وزينب تقوم ، ففي (قامت ، وتقوم) ضمير مستتر تقديره هي يعود على زينب وهي حقيقي التأنيث ، والمجازي التأنيث، مثل : الشمس طلعت ، والشمس تطلع ، وعلة وجوب تأنيث الفعل لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه؛ لئلا يتوهم أن الفعل مسند إلى شيء من سببه ، ويكون هناك فاعلًا مذكرا منتظرًا ؛ فلزم إلحاق التاء لقطع هذا التوهم ، مثل : هند قام أبوها ، والشمس طلع قرنها،؛ بخلاف الضمير المنفصل ، فلا يجب تأنيث الفعل معه ، مثل : ما قام إلا هي ، وما يقوم إلا هي ، فترك التأنيث في الفعل (قام ، ويقوم) واجب، وعلة ذلك لعدم التوهم المذكور ، ويجوز ترك تاء التأنيث مع اتصال الضمير إذا كان التأنيث مجازيًا في الشعر، كقول عامر بن جوين الطائي(20):

فَلا مُزَنَة وَدَقَتْ وَدْقَهَا ** ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَهَا.**

وعلة حذف التاء من الفعل (أبقل) المسند إلى ضمير مستترعائد إلى مؤنث مجازي، وهي(الأرض) هي: الضرورة الشعرية.

وكذلك مثل قول الأعشى (21):

فإمَّا تَرَيِنْي وَلي لِمَّةً ** فإنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا.**

وعلة حذف تاء التأنيث من الفعل (أودى)، المسند إلى ضمير مؤنث يعود إلى مؤنث مجازي وهو (الحوادث)، الضرورة الشعرية.

ومن نماذج علة وجوب تأنيث الفعل وفاعله ضمير مستتر حقيقي التأنيث، في سورة القصص: قوله تعالى:

(إِحْدَاهُمَا تَمْشِي)، من قوله تعالى :(فَجَاءَتهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي) (22)، وعلة وجوب تأنيث الفعل (تمشي)؛ لأن فاعله مؤنث حقيقي، وهو ضمير مستتر تقديره (هي)، عائد على إحدى البنتين.

ومجازي التأنيث، قوله تعالى: (قَرْيَةٍ بَطِرَتْ)، من قوله تعالى: (كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيْشَتَهَا) (23)، علة تأنيث الفعل الماضي(بطر) بالتاء التأنيث الساكنة؛ لأن الفاعل المستتر عائد على المؤنث المجازي (قرية).

الموضع الثاني ـ أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا متصلًا بالفعل، حقيقي التأنيث، مفردًا، مثل: جاءت زينب، ومثل قوله تعالى :(إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ) (24)، أو مثنى، مثل: قامت الهندات، أو جمعا، مثل: قامت الهندات، ومثل قول لبيد (25):

تَمَّنى ابنتَاي أنْ يَعيشَ أبوهما ** وهلْ أنَا من ربيعةَ أو مضَر.**

فالشاهد في قوله: (تمنى ابنتاي)، فقد حذفت تاء التأنيث من الفعل الماضي (تمنى)، وفاعله (ابنتاي)، مثنى ابنه حقيقي التأنيث، وكان ينبغي أن يقول (تمنت)، والعلة في ذلك أن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد.

وشذ تذكير الفعل وتأنيث الفاعل الحقيقي التأنيث، في قول سيبويه عن بعض العرب:(قال فلانة) (26)، وهو ردئ لا ينقاس، وعلة ذلك لأنه ليس دالًا على مؤنث، مثل: فاطمة وزينب، ولكنه يدل على مؤنث غير معين.

ومن نماذج علة وجوب تأنيث الفعل في حالة كون الفاعل اسما ظاهرًا متصلًا بالفعل، وحقيقي التأنيث، في سورة القصص قوله تعالى:

(وقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ) (27)، أنث الفعل (قال) وجوبا بتاء التأنيث الساكنة؛ لأن الفاعل (امرأة فرعون) اسم ظاهر متصل بالفعل، وحقيقي التأنيث.

المبحث الثاني- علة جواز تذكير الفعل وتأنيثه:

علة جواز تذكير الفعل وتأنيثه هو الحمل على معنى تأنيث الفاعل وتذكيره، يجوز تأنيث الفعل وتذكيره في عدة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث، ظاهرًا، ومنفصلًا من الفعل بفاصل غير إلا، والعلة في ذلك، أن الفصل يبعد الفعل عن الفاعل المؤنث فتضعف العناية به بسبب تأخيره، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث (28)، مثل قول جرير (29):

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أمُّ سُوءٍ ** عَلَى بَابَ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ.**

وعلة حذف تاء التأنيث من الفعل (ولد)، وجود الفصل بينه وبين الفاعل وهو (أم) ـ وهو حقيقي التأنيث ـ بالمفعول، وهو(الأخيطل)، وذلك جائز.

ومثل: حضر القاضي اليوم امرأة، فامرأة فاعل حضر، فحذفت تاء التأنيث من الفعل، وعلة ذلك قول سيبويه :(أنه لما طال الكلام كان الحذف أجمل) (30)، ويجوز أن

نقول: حضرت، بتأنيث الفعل، وهو الأجود عند ابن هشام (31)، والتأنيث أكثر، وعلة ذلك قوة جانبه.

إلا إذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله (إلا) الاستثنائية الإيجابية، فيجب التذكير، مثل: ما قام إلا هند، وعلة ذلك أن ما بعد (إلا)، ليس هو الفاعل في الحقيقة، إنما هو بدل من فاعل مقدر قبل (إلا)، وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو المذكر، والتقدير: ما قام أحد إلا هند.

وتأنيث الفعل مع وجود الفاصل (إلا) خاص بالشعر، مثل قول الراجز (32):

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمّ ** في حَرْبِنَا إلا بَنَاتُ العمّ.**

وعلة إلحاق تاء التأنيث الفعل(برئت)؛ والفاعل ظاهر، وهو (بنات العم)، وجود الفاصل (إلا).

إلا أن ابن مالك جوزه في النثر لكنه على ضعف (33)، ومنه قوله تعالى :(إنْ كانَتْ إلاَّ صَيْحَةٌ) (34)، برفع (صيحة)، فكان تامة، وصيحة فاعل (35)، وقوله تعالى أيضا:(فَأصْبَحُوا لا تُرَى إلا َمسَاكِنَهُم) (36)، بضم تاء (تُرى)، ورفع (مساكن) على النيابة عن الفاعل (37)، وقال ابن جني :(إنها ضعيفة في العربية، والشعر أولى بجوازه من القرآن) (38).

ومن نماذج جواز تأنيث الفعل والفاعل حقيقي التأنيث، ومفصول من الفعل، في سورة القصص:

قوله تعالى :(فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا) (39)، فقد جاز تأنيث الفعل (جاء)؛ لأن الفاعل وهو(إحداهما)، حقيقي التأنيث ومفصول من الفعل بالمفعول به، وهو(الهاء)، ومثله قوله تعالى: (أَصَابَتْهُم مُصِيْبَةٌ) (40).

الموضع الثاني: أن يكون الفاعل مؤنثًا مجازيًا ظاهرًا، مثل: طلعت الشمس، وطلع الشمس، ومثل قوله تعالى: (وَجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمَرُ) (41)، فيجوز في غير القرآن أن يقال: جمعت.

ومن نماذج علة جواز تأنيث الفعل وتذكيره، إذا كان الفاعل ظاهرًا مجازي التأنيث، في سورة القصص:

قوله تعالى :(وَمَنْ تَكُونُ لهُ عَاقِبَةُ الدَار) (42)، يجوز في الفعل (تكون) التأنيث والتذكير، وعلة التـأنيث، لتأنيث لفظ العاقبة، فذهبوا إلى اللفظ لا إلى المعنى، لأن العاقبة بمنزلة العاقب؛ وعلة التذكير؛ لأن تأنيث العاقبة غير حقيقي؛ ولأنه فصل بين

الفعل والفاعل بالجار والمجرور فصار كالعوض من التأنيث(43)، قال السامرائي:(تذكير العاقبة تكون بمعنى العذاب، وتأنيثها تكون بمعنى الجنة) (44).

وقوله تعالى: (يُجْبى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ) (45)يجوز في الفعل (يجبى) التأنيث والتذكير، وعلة التأنيث لتأنيث الثمرات جمع ثمرة، وعلة التذكير؛ لأن الفاعل وهو (ثمرات) مؤنث غير حقيقي، فيكون بمنزلة الوعظ والموعظة، والصوت والصيحة، فإذا ذُكر جاز، وإذا أُنث جاز، حملا على المعنى، وكذلك الفصل بين الفعل والفاعل الظاهر بالجار والمجرور (إليه)(46)، ومثله قوله تعالى: (بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهُمْ)(47).

الموضع الثالث: إذا كان الفاعل ضميرا منفصلا لمؤنث، مثل: قامت هي، أو قام هي، والأحسن ترك التأنيث.

الموضع الرابع: إذا كان الفاعل مؤنثا ظاهرا، والفعل (نعم) أو (بئس)، مثل: نعم المرأة، وبئس المرأة، ونعمت المرأة، وبئست المرأة، فيجوز إثبات التاء وتركها، في فعل المدح والذم، إذا كان فاعلها مؤنثا، أما إذا كان الفاعل مفردا، ومؤنثا حقيقا، فالإثبات أحسن، والعلة في ذلك أن الفاعل مقصود به استغراق الجنس.

الموضع الخامس: إذا كان الفاعل مذكرا مجموعا بالألف والتاء، مثل: قال الطلحات، وقالت الطلحات، والتذكير أحسن.

الموضع السادس: إذا كان الفاعل جمع تكسير لمؤنث، مثل: جاء الهنود، وجاءت الهنود، أو جمع تكسير لمذكر، مثل: قام الرجال، وقامت الرجال، والعلة في التأنيث؛ لأنه ملاحظ في الفاعل معنى الجماعة، وفي التذكير ملاحظ فيه معنى الجمع.

الموضع السابع: إذا كان الفاعل ضميرا يعود إلى جمع تكسير لمذكر عاقل، مثل: الرجال جاءوا، أو جاءت الرجال.

الموضع الثامن: إذا كان الفاعل ملحقا بجمع المذكر السالم، مثل: جاء البنون، أو جاءت البنون، ومثل قوله تعالى :(إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيْل) (48)، فقد أنث الفعل (آمنت)، مع جمع المذكر السالم(بنو)، ومثل هذا قول النابغة (49):

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالوا بَنِي أَسَدٍ **** يَا بؤسَ للجَهْلِ ضرَّارًا لأقْوام.

والعلة في إلحاق تاء التأنيث الفعل (قالت)، مع أن الفاعل جمع مذكر سالم (بنو)، لأن نظم واحده متغير.

أو ملحقا بجمع المؤنث السالم، مثل: قال الشاعرات، وقالت الشاعرات، ومثل قوله تعالى:(إِذَا جَاءَكَ المُؤْمِنَاتُ) [الممتحنة:12]، فقد ذكر الفعل(جاء) مع جمع المؤنث السالم(المؤمنات)، وكقول عبده بن الطبيب (50):

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ** وَالطَّامِعُونَ إلى ثم تَصَدَّعُوا.**

فقد تجرد الفعل (بكى) من علامة التأنيث، والفاعل جمع مؤنث سالم (بناتي).

الموضع التاسع: إذا كان الفاعل اسم جمع لمؤنث، مثل: جاءت النساء، وجاء النساء، ومثل قوله تعالى:(قَالَ نِسْوَةٌ فِي المدِيْنَةِ)(51).

أواسم جمع لمذكر، مثل: جاء القوم، وجاءت القوم، ومثل قوله تعالى:(كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوْحٍ) (52)، (وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمكَ) (53).

أو اسم جنس، مثل أورق الشجر، وأورقت الشجر.

ومن نماذج علة جواز تأنيث الفعل وتذكيره، إذا كان اسم جمع لمذكر، في سورة القصص:

قوله تعالى: (حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ) (54)، الرعاء: جمع راعٍ، وهو اسم جمع، يجوز تذكير الفعل وتأنيثه، وعلة ذلك؛ لأنه اسم جمع (55).

ويرى سيبويه (56)وجمهور البصريين (57)،جواز تأنيث الفعل وتذكيره في كل جمع، ما عدا جمعي المذكر السالم ، والمؤنث السالم ، فيجب تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم ، قام الزيدون ،ومثل قوله تعالى :(قَدْ أَفْلَحَ المُؤْمِنُونَ)(58) ، ويجب تأنيث الفعل مع جمع المؤنث السالم، مثل: قامت الهندات، إلا أن الكوفيين جوزوا الوجهين، وعلة جواز الوجهين أن ما حدث فيه تغيير عند جمعه كـ (بنين ، وبنات)؛ إذ الأصل (بنو)، فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير ، وألف وتاء في التأنيث ، فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير، أما التذكير في قوله تعالى:(إِذَا جَاءَكَ المُؤْمِنَاتُ)، فالعلة هي الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به ،وهو(الكاف)، أو لأن الأصل : النساء المؤمنات، أو لأن (أل) في المؤمنات مقدرة باللاتي، وهي اسم جمع فيجوز تأنيثه.

أما حكم الفعل عند إسناده إلى المثني، فحكمه حكم المفرد؛ فإن كان لمذكر وجب تذكير الفعل، مثل: قال المحمدان، ومثل قوله تعالى:(قَالَ رَجُلَانِ) (59)، وإن كان لمؤنث وجب تأنيث فعله، مثل: قامت الهندات.

ومن نماذج تذكير الفعل المسند إلى الفاعل المثنى المذكر، في سورة القصص:

ـ قوله تعالى:(رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ) (60)، أسند الفعل (يقتتل)، إلى الضمير الدال على مثنى، وهو(الرجلين)، ولذلك وجب تذكيره.

ـ قوله تعالى: (تَذُوْدَانِ)، من قوله تعالى: (وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ) (61)، أسند الفعل (تذود) إلى الضمير الدال على مثنى، وهو (امرأتين)، لذلك وجب تأنيثه.

الخاتمة:

توصلت الباحثة إلى عدة نتائج، هي:

ـ أن الفعل لا يؤنث، والتاء الملحقة به حملا على معنى الفاعل، من حيث التذكير والتأنيث.

ـ طابقت القاعدة النحوية القرآن الكريم في وجوب تذكير الفعل، إذا كان الفاعل جمعا مذكرا سالما.

ـ طابقت القاعدة النحوية القرآن الكريم في وجوب تأنيث الفعل، إذا كان الفاعل جمعا مؤنثا سالما، وما جاء من الأفعال مذكرا، فلعلة نحوية.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامش:

1ـ سورة البقرة:275.

2ـ مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي: 1 /143 ـ اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن على بن عادل الحنبلي:454/4 ـ الخصائص، لابن جني: 2/ 181 ـ الأصول في النحو، لابن السراج: 173/1.

3ـ سورة يوسف:10.

4ـ الخصائص، لابن جني:148/2ـ تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير، ومفاتيح الغيب، لمحمد الرازي فخر الدين:98/18 ـ إعراب القرآن وبيانه: 458/4.

5ـ لسان العرب، لابن منظور الأنصاري: (علل)،868/2.

6ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري: 2/ 475.

7ـ الخصائص، لابن جني: 180/2.

8ـ سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني: 224/1.

9ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني:2077ـ توجيه اللمع، لابن الخباز:124.

10ـ توجيه اللمع:124ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري:359/3.

11ـ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل: 388/1ـ شرح التسهيل، لابن مالك:111/2ـ 112.

12ـ سورة الأنعام:23.

13ـ تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور: 7/ 130.

14- شرح التسهيل: 111/2- المساعد على تسهيل الفوائد:388/1- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي الحسني العلوي، 187/1.
15- المساعد على تسهيل الفوائد: 388/1- شرح التسهيل: 111/2.
16- سورة القصص:37.
17-سورة القصص:38.
18- سورة القصص: 82.
19- شرح التصريح على التوضيح، للأزهري: 406/1- ضياء السالك، لمحمد عبد العزيز النجار: 19/2،20 ـ شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، لابن عقيل: 40/2 ـ شرح المفصل، لابن يعيش:361/2.
20- المقاصد النحوية: 928 ـ ضياء السالك: 20/2 ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: 2/ 590.
21- المقاصد النحوية: 930 ـ شرح التصريح على التوضيح: 2/ 408 ـ ضياء السالك: 20/2.
22- سورة القصص:25.
23- سورة القصص:58.
24- سورة آل عمران:35.
25- شرح التسهيل:111/2 ـ المساعد على تسهيل الفوائد:389/1 -شرح شذور الذهب: لابن هشام: 169.
26- الكتاب، لسيبويه: 38/2.
27- سورة القصص: 9.
28- أوضح المسالك: 113/2.
29- شرح التصريح على التوضيح: 409/1 ـ ضياء السالك: 23/2- أوضح المسالك: 113/2.
30- الكتاب: 38/2.
31- ضياء السالك: 23/2.
32- شرح التسهيل: 114/2 ـ شرح التصريح على التوضيح: 409/1 ـ ضياء السالك: 24/2.
33- شرح التسهيل: 2/ 114.
34- سورة يس: 29.
35- النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخير، الشهير بالجزري.
36- سورة الأحقاف: 25.
37- الكتاب الفريد، للمنتجب الهمذاني: 611/5 ـ إعراب القرآن، للنحاس: 985.
38- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها، لابن جني: 266/2.
39- سورة القصص:25.
40- سورة البقرة:156.
41- سورة القيامة:9.
42- سورة القصص:37.
43- حجة القراءات، لابن زنجلة:246 ـ المحرر الوجيز، لابن عطية: 1442.
44- معاني النحو، للسامرائي: 65/2.
45- سورة القصص:57.
46-حجة القراءات: 548- مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي: 323/7.
47- سورة الشورى:48.
48- سورة يونس:90.

49ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، للأنباري: 330/1 ـ توجيه اللمع: 126 ـ شرح التسهيل: 113/2.
50ـ شرح التصريح على التوضيح: 411/1 ـ ضياء السالك: 26/2.
51ـ سورة يوسف:30.
52ـ سورة ق: 12.
53ـ سورة الأنعام: 66.
54ـ سورة القصص:23.
55ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بتفسير البيضاوي:4/ 175 ـ إملاء ما من به الرحمن، للعكبري:177/2.
56ـ الكتاب: 2/ 38.
57ـ شرح التصريح على التوضيح: 411/1.
58ـ سورة المؤمنون: 1.
59ـ سورة المائدة:23.
60ـ سورة القصص:15.
61ـ سورة القصص:23.

المصادر والمراجع:

ـ القرآن الكريم.

ـ الكتب:

1ـ إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ت(338هـ)، الشيخ خالد العلي، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1429هـ ـ 2008م.
2ـ إعراب القرآن وبيانه: تأليف الأستاذ محي الدين الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية حمص سورية.
3ـإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، (538، 616ه)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
4 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: تأليف عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، (513-577هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
5ـ الأصول في النحو، لأبي محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت(316هـ)، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: 1417هـ ـ 1996م.
6 ـ أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (450هـ- 542هـ) تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، الطبعة الأولى: 1413هـ- 1992م.
7ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، تأليف ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي، ت: (691ه)، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان.
8ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام أبو محمد عبدا لله جمال الدين، ت(761هـ)، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، طبعة 1415هـ ،1994م. 29-
9ـ تأويل مشكل القرآن، تأليف: أبي محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت(276هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، 1428هـ ـ 2007م.

10- تفسير ابن عطية المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، (481 541هـ)، دار ابن حزم.
11- تفسير التحرير والتنوير: تأليف سماحة الاستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار السداد التونسية للنشر، تونس 1984م.
12ـ تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري نفع الله به المسلمين، ت(544:، 604هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1401هـ - 1981م.
13- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، شرح كتاب اللمع، لأبي الفتح ابن جني، دراسة وتحقيق، أ.د فايز زكي محمد دياب، دار السلام، للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.
14- توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق الأستاذ: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م، دار الفكر العربي.
15- حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حقيقه، وعلق على حواشيه، سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، 1418هـ - 1997م.
16- الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جنى حققه محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت لبنان.
17- سر صناعة الإعراب: تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني، ت (392ه) دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم دمشق الطبعة الثانية، 1413هـ- 1993م.
18- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، ت: 600- 672ه، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى:141هـ - 1990م.
19- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، ت(905هـ)، على أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1421ه 2000م.
20- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.
21- شرح المفصل، للزمخشري، تأليف، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي النحوي، ت: (643 هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، الدكتور: إميل بديع يعقوب، منشورات، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى،1422هـ - 2001م.
22- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة.
23- الكتاب: كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت (180هـ) الطبعة الثالثة: 1408هـ -1988م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
24- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تأليف، المنتجب الهمذاني، ت(643هـ)، حقق نصوصه، وخرجه، وعلق عليه، محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان، الطبعة الأولى،1427هـ - 2006م.

25ـ اللباب في علوم الكتاب: تأليف الإمام المفسر أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، توفي بعد (880هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه برسالته الجامعية الدكتور محمد سعد رمضان حسن والدكتور محمد المتولي الدسوقي حرب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م.
26ـ لسان العرب المحيط: للعلامة ابن منظور معجم لغوي علمي، قدم له العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب بيروت.
27ـ مجمع البيان في تفسير القرآن، تأليف: أمين الإسلام أبي الفضل بن الحسين الطبرسي، دار العلوم، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.
28ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح: تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، أعده للطبعة الثانية: محمد بشير الأدلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، 1406هـ- 1986م.
29ـ المساعد على تسهيل الفوائد: شرح منقح مصفى، للإمام الجليل، بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق، د: محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، 1402هـ- 1982م.
30ـ معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1420 هـ - 2000م.
31 ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، ت 761هـ ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد أشرف عليه وراجعه د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1418ه- 1998م
32ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، ت(855هـ)، تحقيق أ.د علي محمد فاخر، أ.د أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى: 1431هـ - 2010م.
33ـ النشر في القراءات العشر، تأليف: الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير، بابن الجزري، ت(833هـ)، أشرف على تصحيحه، علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.